

Distr.: General
18 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة
الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تولت الولايات المتحدة الأمريكية رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أعدت بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تقييماً لعمل مجلس الأمن بالتشاور مع أعضائه الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكي هيلي
السفيرة، الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية
(كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

مقدمة

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ١٠ قرارات وأصدر ٣ بيانات رئاسية و ٦ بيانات صحفية. وعقد المجلس ٣٢ جلسة شملت ١٦ جلسة إحاطة مفتوحة، و ١٢ جلسة مشاورة مغلقة، وجلستين خاصتين مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومناقشتين مفتوحتين بشأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أفريقيا

بوروندي

خلال المشاورات العاجلة التي أجريت بشأن بوروندي في إطار البند "أي مسائل أخرى" في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، جمال بنعمر، إحاطة إلى المجلس بشأن التصعيد الأخير لأعمال العنف في البلد، في أعقاب الهجمات المنسقة التي شنها أشخاص مجهولون على قواعد عسكرية في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وأبلغ المجلس بأنه، وفقا لمصادر حكومية، قُتل في تلك الهجمات ١٢ مهاجما واعتُقل ٢٠ آخرون فيما قُتل ٥ جنود على يد مسلحين مجهولين. وردت الحكومة بتفتيش المنازل في الأحياء التي توجد بها المعارضة، مما أسفر عن "دوامة عنف" مخوفة بالمخاطر ويعسر التكهن بمآلها على حد سواء. لكنه أكد أنه ما زال بالإمكان تجاوز الأزمة وأنها تظل سياسية في المقام الأول، وإن كانت ذات أبعاد عرقية قوية. وأكد المستشار الخاص مجددا قلقه من عدم إحراز تقدم في الحوار ووصف مناقشات الاتحاد الأوروبي الأخيرة مع بوروندي بموجب المادة ٩٦ من اتفاق المساعدة بأنها "غير مشجعة". وحذر من أن أي خفض لمساعدات الاتحاد الأوروبي قد تكون له انعكاسات كارثية على الاقتصاد البوروندي.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية مواصلة الحوار واستمرار انخراط المجتمع الدولي، وانتقد العديد من الأعضاء ببطء رد فعل الأمم المتحدة على الحالة. وأجاب المستشار الخاص على ذلك بأن التخطيط للطوارئ يتسم بـ "التعقيد" لأن القوة الجاهزة لشرق أفريقيا معطلة، بل هي لا تعدو كونها "فكرة من الأفكار". ودعا بعض الأعضاء أيضا إلى تعزيز مشاركة الاتحاد الأفريقي وألحوا على التعجيل بالتخطيط للطوارئ فيما قال أعضاء آخرون إن الوضع قد هدأ. واتفق المجلس على أن تبذل رئاسة مجلس الأمن، السفارة سامانتا باور، مسعى دبلوماسيا لدى الممثل الدائم لأوغندا بشأن حالة الحوار وأن تعقد اجتماعا مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية لاستعراض التقدم المحرز في أنشطتهما المتعلقة بالتخطيط للطوارئ.

وخلال المشاورة التي أجراها مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى"، قدمت السفارة باور تقريرا إلى المجلس عن المحادثة التي دارت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بينها وبين الممثل الدائم لأوغندا، السفير ريتشارد ندوهورا. وأبلغت أعضاء المجلس بأن المسؤولين في بوروندي، على حد قول السفير ندوهورا، يعتزمون إيفاد مبعوث إلى كمبالا في ١٧ أو ١٨ كانون الأول/ديسمبر لعقد اجتماع مع الرئيس يويري موسيفيني وبأنهم يأملون أن تُستأنف المحادثات بحلول ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وأفادت أيضا بأن وزير الدفاع في أوغندا، كريستوس كيونغا، أعرب عن التزامه التام غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل. وبشأن التخطيط للطوارئ، أفادت السفارة باور بأن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفيه لادسو، أوضح أن تخطيط إدارة عمليات حفظ السلام للطوارئ تنفيذا للولاية الواردة في القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) قد أعيق لعدم وجود معايير للتخطيط وللحاجة إلى التنسيق مع عملية الوساطة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية. وأكد معظم أعضاء المجلس مجددا أهمية التخطيط للطوارئ، رغم أن بعضهم تَبَّهوا إلى أنه ينبغي للمجلس أن يحدد أولا ما إذا كان هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين قبل التخطيط لأي عملية. وحث بعض الأعضاء على مواصلة الضغط على أوغندا وبوروندي حتى يفيا بما قطعته على نفسيهما من تعهد باستئناف الحوار. واتفق المجلس على أن توعد رئيسة المجلس، باسم مجلس الأمن، إلى إدارة عمليات حفظ السلام بتحديد السيناريوهات المحتملة ووضع خطط طوارئ لكل واحد منها وعرضها على المجلس فورا.

وأصدر مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بيانا صحفيا أكد فيه قلقه من استمرار تصاعد أعمال العنف في بوروندي، وأشار إلى اتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان الذي يدين انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بوروندي التي ترتكبتها جميع الجهات الفاعلة، ورحب باجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ودعا إلى التسريع الفوري لجهود الوساطة التي يقودها الرئيس موسيفيني، ولاحظ باهتمام قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أذن فيه بنشر البعثة الأفريقية للوقاية والحماية في بوروندي، وأشار إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها تخطيط الأمم المتحدة للطوارئ.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا - أنيانغا، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتَبَّه وكيل الأمين العام إلى أن أعمال العنف الأخيرة قد أظهرت أن العناصر المخربة تواصل تقويض العملية الانتقالية وشدد على أهمية اتخاذ إجراءات ضد من يسعون إلى زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. وتَبَّه وكيل الأمين العام أيضا إلى أن جيش جمهورية أفريقيا الوسطى ربما يقوم بدور في زعزعة الاستقرار وأن الكثيرين يعتبرونه من مسببات الأزمة. ولهذه الأسباب، أعرب وكيل الأمين العام عن قلقه من الدعوات إلى إعادة تسليح الجيش ورأى أن إعادة التسليح تلك ينبغي أن تقتصر بإصلاح قطاع الأمن. وأفاد الممثل الخاص بأن ٧٠ في المائة من مراكز الاقتراع كانت مفتوحة، وأنه، في تلك المناطق، بلغت نسبة إقبال الناخبين ٦٠ في المائة، وأن ٨٠ في المائة من مواطني أفريقيا الوسطى صوتوا بنعم في الاستفتاء الدستوري. وقال إن بعض المشاكل قد لوحظت فيما يتعلق بالتأخر في تسليم بطاقات الاقتراع، وذكر بالتفصيل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لحل تلك المشاكل، ووعده بإرسال المواد إلى المناطق المتنازع عليها قبل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بمدة أطول. وذكر أيضا أن فريقه ينظر في تقارير تفيد بأن القوات الباكستانية والزامبية لم تمنع جماعات مسلحة من التدخل في عملية التصويت وأنه سيتخذ إجراءات مناسبة بشأن ذلك. وقال إن مشاكل إدارية وقيودا متعلقة بالميزانية قد أرجأت إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، ودعا الجهات المانحة إلى تقديم الدعم إلى المحكمة. ووصف أيضا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بكونهما تحديا مستمرا يعود أساسا إلى وحدات البلدان المساهمة بقوات التي تخدم لأول مرة في إطار بعثة من بعثات الأمم المتحدة، وقال إنه يعمل على إماطة اللثام عن هذه المسألة.

ووصف بعض أعضاء المجلس الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بأنه "نقطة تحوّل" لجمهورية أفريقيا الوسطى ومؤشر إيجابي فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، وسلط أعضاء آخرون الضوء على هشاشة الوضع وشككوا في أرقام تسجيل الناخبين الصادرة عن الأمم المتحدة وشددوا على قلقهم من تدهور معدلات تسجيل الناخبين في أوساط اللاجئين ذوي الأغلبية المسلمة. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه من دعوة وزير الدفاع إلى إقامة هياكل إدارية موازية في أجزاء من البلد. وحث بعض الأعضاء على زيادة التركيز على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأعربوا عن قلقهم من إعادة تسليح الجيش قبل إحراز التقدم في إصلاح قطاع الأمن. واتفق المجلس على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعاقبة المخربين وبذل مساع دبلوماسية لدى البلدان التي تنتهك حظر السفر. وأشار بعض الأعضاء إلى الوعد الذي قطعه الأمين العام على نفسه بإعادة الوحدات التي تثبت بالأدلة أنماط ارتكابها للاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى أوطانها، وطلب بعض الوفود أن يدرج الأمين العام في تقريره المقبل إلى المجلس معلومات عن حالة الادعاءات بارتكاب أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي لم يُفصل فيها بعد. وأجاب وكيل الأمين العام أن القرار النهائي بشأن إعادة الوحدة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يعود له، ولكن مراعاة لما تحقّقه تلك الوحدة من "أداء عسكري مقبول نوعا ما" في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيحتفظ بها شريطة استيفائها لجميع الشروط. وأضاف قائلا إنه لا يمكنه أن يترك فجوة في بامباري وإنه سيكون من الصعب إيجاد وحدة أخرى لإحلالها محل الوحدة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ليبيا

استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، مارتن كوبلر، في جلسة مفتوحة وفي مشاورات مغلقة عُقدت بشأن الحالة في ليبيا في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وقال إنه قد دعا، بسبب عجز مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام عن المضي قدما في تأييد نتائج الحوار السياسي الليبي رسميا، إلى عقد جولة جديدة من الحوار السياسي الليبي لمناقشة سبل المضي قدما. وذكر الممثل الخاص بأن أعضاء الحوار السياسي الليبي اتفقوا على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية على أساس الاتفاق السياسي الليبي المتفاوض بشأنه برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ كما اتفقوا على عدم إعادة مناقشة نص الاتفاق؛ وقرروا إعلان ١٦ كانون الأول/ديسمبر تاريخا متوخى للتوقيع؛ ودعوا جميع الجهات الفاعلة على المستويين السياسي والأمني إلى تهيئة بيئة مواتية لتمكين حكومة الوفاق الوطني المقبلة من تحمل مسؤولياتها في العاصمة الليبية دون تهديد أو تخويف. وقال الممثل الخاص إن المؤتمر

الوزاري الرفيع المستوى في روما، الذي ستستضيفه إيطاليا والولايات المتحدة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، سيتيح فرصة للمجتمع الدولي ليتكلم بصوت قوي وموحد دعماً للاتفاق السياسي الليبي. وأكد لجميع الليبيين أن "الباب سيظل دائماً مفتوحاً أمام من يرغب في الانضمام إلى السالكين سبيل السلام". وشدد الممثل الخاص أيضاً على ضرورة أن يعرب المجلس عن تأييده الموحد للاتفاق السياسي بمجرد توقيعه. وأشار أيضاً إلى ما يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من تهديد لليبيا والمنطقة برمتها.

وقدم الممثل الدائم لماليزيا، رملان بن إبراهيم، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تقريراً عن أعمال اللجنة في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وأعرب الممثل الدائم لليبيا، إبراهيم الدباشي، عن أمله في أن يتم توقيع الاتفاق ضمن الإطار الزمني المحدد وأن يلقى تنفيذه دعماً من مجلس الأمن. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم الجيش الليبي لتمكينه من مكافحة الإرهابيين.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتوصل إلى اتفاق سياسي، وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إن بلده سيقدم مقترحاً إلى المجلس لاعتماده بمجرد توقيع الاتفاق. وبعد إجراء مشاورات، أدلت رئيسة المجلس بمعلومات إلى الصحافة أشارت فيها إلى ترحيب أعضاء مجلس الأمن بالإعلان عن ١٦ كانون الأول/ديسمبر تاريخاً متوخى لتوقيع الاتفاق السياسي الليبي وتأكيدهم على دعمهم للممثل الخاص للأمين العام وللعملية السياسية بقيادة ليبية التي تيسرها الأمم المتحدة، وللجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سريع بشأن حكومة وفاق وطني تمثيلية شاملة للجميع.

السودان وجنوب السودان

استمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام، إيلين مارغريت لوي، في جلسة مفتوحة وفي مشاورات مغلقة عقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في السودان وجنوب السودان وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وعرض وكيل الأمين العام خلال تلك الإحاطة الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ عملية السلام واستعرض توصيات الأمين العام (S/2015/899) في ضوء التجديد المقبل لولاية البعثة. وقال وكيل الأمين العام إن انتهاك اتفاق مركز القوات يجب أن ينتهي وإنه يجب على حكومة جنوب السودان أن تتخذ قراراً استراتيجياً لدعم البعثة بدلاً من مجرد تحمل وجودها على مضض. وتكلم الممثل الدائم لجنوب السودان، فرانسيس دينغ، خلال تلك الإحاطة أيضاً، فقال إن حكومة جنوب السودان على استعداد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وإنها تقدر جهود المجتمع الدولي لتخفيف المعاناة الإنسانية في جنوب السودان وتحث الأمم المتحدة على إعادة إدراج بناء القدرات في ولايتها.

وفي مشاورات مغلقة أعقبت جلسة الإحاطة المفتوحة، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام معلومات عن الاقتتال في ولايتي أعالي النيل والوحدة ووصفت التوترات في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية في جنوب السودان. وأشارت إلى أن البعثة قد سيرت دوريات لفترات طويلة في

ولاية الوحدة تنفيذًا لولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. واتفق العديد من أعضاء المجلس على أن بعض الإنجازات قد تحققت في تنفيذ اتفاق السلام، لكن وتيرة إحراز التقدم العام ظلت بطيئة. وأشار بعض الأعضاء إلى افتقار الأطراف إلى الإرادة السياسية للمضي قدماً في التنفيذ، بينما أشار آخرون إلى ضرورة النظر في الأسباب الجذرية للتزاع. وناقش أعضاء المجلس التحديد المقبل للولاية وتوصيات الأمين العام، ومنها توصياته بشأن مدة الولاية وقوام القوات.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قدمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، إحاطة إلى المجلس بشأن حالة عمل المحكمة في دارفور. وخلال جلسة المجلس، انتقدت المدعية العامة تقاعس المجلس عن الرد على عدم امتثال السودان للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وشددت على أن الضحايا في دارفور "يستحقون عدالة حقيقية" وحذرت من كون عمل مكتبها "يتعثر بسبب نقص الموارد". ولاحظ عدد من أعضاء المجلس أن الحالة في دارفور ظلت عموماً دون تغيير، على الأقل فيما يتعلق بعدم التعاون مع المحكمة وباستمرار الانتهاكات والتجاوزات. وقدم بعض الأعضاء ملاحظات بشأن السبل الممكنة لتقوية رد المجلس على عدم الامتثال من جانب السودان، وحثوا على أن ينظر المجلس تلقائياً، في إطار البند "أي مسائل أخرى"، في ما يُحال إليه من قرارات متعلقة بعدم الامتثال، ورأوا أن المجلس، لتحسين علاقته الحالية مع السودان، ينبغي له أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة له، ومنها إمكانية زيارة دارفور. وشدد بعض أعضاء المجلس الآخرين، فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بعدم الامتثال الصادرة عن المحكمة، على أن الإحالة من قبل المجلس، في حد ذاتها، لا ترفع عن مسؤولي الدول حصانتهم من الولاية القضائية الجنائية، وأشاروا إلى موقف الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عبد الله باثيلي، بشأن تقرير الأمين العام عن المكتب. وأشار الممثل الخاص إلى أن الزعماء الإقليميين أعربوا خلال آخر مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن "خيبة أملهم" من تأجيل الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد أن العناصر المخربة مثل فرانسوا بوزيزي ونور الدين آدم ما زالوا يثيرون المشاكل وانتقد البلدان التي تؤويهم. وفيما يتعلق ببيوروندي، أشار الممثل الخاص إلى أهمية إجراء حوار حقيقي وقال إن الحوار بين الأطراف البوروندية ينبغي أن يشمل أيضاً المنفيين من زعماء المعارضة. أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو فقد قال الممثل الخاص إن التوترات شديدة وأكد الحاجة إلى الحوار مع اقتراب موعد الانتخابات. وأشار إلى أن شعب غابون في حاجة إلى "مناقشة مستقبله" وشجع على إجراء حوار شامل للجميع. وطلب إلى المجتمع الدولي التعجيل بتقديم الدعم المالي واللوجستي للمنطقة ابتغاء التصدي لجماعة بوكو حرام. وأبلغ أعضاء المجلس أيضاً بأن الجهود المبذولة لمكافحة جيش الرب للمقاومة غير كافية لأن فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي تظل ناقصة التجهيز وتحتاج إلى الإمدادات الأساسية وإلى المساعدة.

ورداً على أسئلة طرحها أعضاء المجلس، وصف الممثل الخاص الانتخابات بأنها مسألة إقليمية هامة ينبغي أن يركز المجلس عليها، ووصف شباب المنطقة بكونهم متعلمين وواعين وغير راغبين في قبول الوضع الراهن. وأيد الممثل الخاص بقوة الجزاءات المفروضة وتنفيذها. ووصف الاتجار بالموارد

الطبيعية بكونه "عصب حياة" الجماعات المسلحة وأعرب عن إدانته للبلدان التي لم تنفذ أجزاء الأمم المتحدة، واستشهد في ذلك بالرحلة الدولية الأخيرة التي قام بها نور الدين آدم إلى دبي وأوغندا. وطلب إلى المجلس أن يوجه رسالة قوية مفادها عدم السماح للمخربين بأن يزحزحوا الانتخابات عن مسارها. ووصف البعثة التي أرسلت إلى منطقة كافيا كينغي بأنها "منفذ" فتحة السودان، لكنه حذر من أن المنطقة فقير واسع لا تسيطر عليه الحكومة بالكامل، وقال إنه لا يتوقع أن يحدد الاتحاد الأفريقي مكان وجود جوزيف كوني فيها بسهولة.

وأكد العديد من أعضاء المجلس أهمية تقديم الدعم المالي والتقني للمنطقة، فيما دعا أعضاء آخرون إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد من يدعمون العناصر المخربة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعرض أحد الأعضاء تقييمًا ماليًا للخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام وحيش الرب للمقاومة، وشدد على أن بلدان المنطقة تعاني من آثار مالية شديدة بسبب الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة. وسلط بعض الأعضاء الآخرين الضوء على خطر القرصنة في خليج غينيا وتسريب الأسلحة وتوغل الهاربين من منطقة الساحل باعتبارها أمورًا مثيرة للقلق. وميَّز عضو آخر بين الصيد والاتجار غير المشروعين اللذين ترتكبهما الجماعات المسلحة وذئب اللذين يرتكبهما بعض المحرمين، وحث الممثل الخاص على التركيز على الصيد غير المشروع الذي تقوم به الجماعات المسلحة لا الذي يرتكبه صغار الجناة الضالعون في هذه الجرائم، أما بعض الأعضاء الآخرين فتساءلوا عما إذا كان ذلك سيجعل نطاق ولاية المكتب ضيقًا.

الصحراء الغربية

أجرى المجلس في ٨ كانون الأول/ديسمبر مشاورات بشأن الصحراء الغربية شملت إحاطات قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام، كريستوفر روس، والممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كيم بولدوك. وأوضح المبعوث الشخصي للأمين العام أنه، لكي يتسنى إحراز تقدم، ينبغي أن يبدي الطرفان كلاهما، المغرب وجبهة البوليساريو، مزيدًا من الاستعداد للمرونة. ورحب أعضاء المجلس بالجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، وأعربوا عن تأييدهم للعملية التي تقودها الأمم المتحدة، واتفقوا على بذل جهود لكفالة نجاح أي زيارة يقوم بها الأمين العام إلى المنطقة في المستقبل. وتحقيقًا لهذه الغاية، شدد المبعوث الشخصي على وجوب أن يعزز المجلس الرسالة التي مفادها أنه يتعين على المغرب وجبهة البوليساريو أن يتجاوزا مواقفهما المتصلبة وأن يبديا استعدادهما لإيجاد حل تفاوضي. وأفادت الممثلة الخاصة بأن أفراد البعثة يواصلون القيام بمهمتهم رغم وجود مصاعب منها، على سبيل المثال، النقص في عدد الموظفين وعدم كفاية الوصول إلى جميع المحاورين. وأكدت أن الظروف الأمنية في المنطقة متغيرة، وهو الأمر الذي يشكل تحديات جديدة تتطلب موارد إضافية مثل زيادة الموظفين العاملين في المجال الطبي ومجال الأمن. وشدد المتكلمان وأعضاء المجلس على السواء على أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وعلى ضرورة إحراز تقدم في المسألة قبل أن يستفحل أمرها. وطلب بعض الأعضاء أن يعالج المجلس مسألة الصحراء الغربية بمزيد من الشفافية.

أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن أوكرانيا بناء على طلب من ليتوانيا. وقدم كل من يان إلياسون، نائب الأمين العام؛ وإيفان شيمونوفتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ وجون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ وإرطغرل أباقان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا (عبر التداول بالفيديو من كييف)، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية المزرية في أوكرانيا وعدم التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وشارك في الاجتماع أيضا وزيراً خارجية ليتوانيا وأوكرانيا. وذكر المتحدثون الأربعة ارتفاع عدد انتهاكات وقف إطلاق النار. وأكد أعضاء المجلس أهمية الالتزام بعملية مينسك لحل النزاع. (انظر S/PV.7576).

الشرق الأوسط

أفغانستان

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أفاد السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أن "أفغانستان، كدولة ذات سيادة تواجه تحديات لا حصر لها، قد اجتازت بنجاح سنتها الأولى بعد الفترة الانتقالية، وهو إنجاز في حد ذاته". وفي هذه المناقشة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بانتظام مرة كل ثلاثة أشهر، أكد الممثل الخاص على أن أهم خطوة صوب تحقيق إمكانات البلد هي وجود اتفاق بين الأفغان على العيش معا في سلام ووثام. وذكر الممثل الخاص أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تركز على مساعدة الشعب الأفغاني في عملية السلام، وشدد على أهمية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب الأفغاني.

وأبرز أعضاء المجلس جهود حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تعزيز الأمن والحكومة والنشاط الاقتصادي. وأثنى الأعضاء على مكثبات الحكومة خلال السنة الأولى من "عقد التحول"، حيث عمل البلد على تعزيز إدارته تجاه إقامة دولة تتمتع بمقومات الاستدامة، وفي الوقت نفسه، شجع الأعضاء أيضا المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة.

العراق

في جلسة لمجلس الأمن عُقدت في ٨ كانون الأول/ديسمبر بناء على طلب أحد أعضاء المجلس في إطار البند "أي مسائل أخرى"، قدم ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون السياسية، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن تقارير تفيد بأن تركيا نشرت قوات في منطقة بعشيقة في شمال العراق في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وقدم ينتشا عرضا وقائعا للأحداث المحيطة بالنزاع الحالي. وشكك أحد الأعضاء في التزام تركيا بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وفي دوافعها لنشر قوات إضافية. واقترح أن يجتمع مجلس الأمن المشاورات بأن يقوم رئيس المجلس بتقديم عناصر صحفية لوسائط

الإعلام، ولكن العديد من الأعضاء رفض هذا الاقتراح لأنهم يرون أن مثل هذا التدبير قد يؤدي إلى تصاعد النزاع.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس لتناول مسألة انتشار قوات تركية في شمال العراق. وطلب الأردن الاجتماع استجابة لرسالة بعث بها يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر إلى مجلس الأمن وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، وهي تتضمن تفاصيل التظلمات العراقية من الإجراءات التركية. وسرد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بالتفصيل الجهود الثنائية لحل الأزمة، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين الحكومتين في بغداد. ووصف وزير الخارجية الإجراء التركي بأنه "انتهاك جسيم" لسيادة العراق، وحث مجلس الأمن على اتخاذ الإجراء اللازم. ودافع يشار خالد شفيق، الممثل الدائم لتركيا، عن إجراءات تركيا وطعن في قدرة حكومة العراق على حماية المدربين العسكريين الأتراك في العراق.

وفي مشاورات مغلقة، شجع جميع أعضاء المجلس على نزع فتيل الأزمة وإيجاد حل ثنائي لها، وأعربوا أيضا عن تأييدهم لسيادة العراق الإقليمية. وكان المجلس متحدا في الإعراب عن الدعم لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وأدان بعض أعضاء المجلس عملية التوغل العسكري التركي، ودعوا الجهات ذات التأثير إلى إقناع أنقرة بسحب قواتها. وشددت عدة وفود على عدم وجود حاجة لخروج مجلس الأمن بنتائج.

الجمهورية العربية السورية

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم كيم وون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبشأن المسائل المعلقة المتصلة بالأسلحة الكيميائية فيما يخص الجمهورية العربية السورية. وأفاد وكيل الأمين العام بأنه نظرا لأن آلية التحقيق المشتركة قد بدأت عملها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فلها شرعت في عملية لتحليل المعلومات التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولاحظ أن آلية التحقيق المشتركة قد زُودت بموظفين وأنها تحصل على الدعم المالي، وقال إن قيادة الآلية ملتزمة بتقديم أول تقرير لها عن ٩٠ يوما، وأنه سيصدر في شباط/فبراير ٢٠١٦. وأفاد أن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد عاد إلى لاهاي بعد اختتام زيارته الحادية عشرة إلى الجمهورية العربية السورية مصطحبا معه عينات لتحليلها. وأشار إلى أن الفريق سيقوم بزيارته الثانية عشرة إلى البلد في الأسبوع الذي يبدأ يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر لتحديد المسائل التي يمكن تسويتها قبل اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ٢٠١٦، وما هي المسائل التي ستبقى معلقة، وما هي العقوبات المستمرة، التي تعترض سبيل عمل الفريق، إن وجدت. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس أيضا بأن إحدى الحظائر المتبقية المقرر تدميرها، قد تعذر، في ذلك الوقت، الوصول إليها بسبب انعدام الأمن في المنطقة. وأشاد عدة أعضاء بكفاءة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بدء العمل بآلية التحقيق المشتركة. وكرر معظم الأعضاء أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وأكد بعض أعضاء المجلس أيضا خطر استخدام الإرهابيين لأسلحة كيميائية.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وقبل اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، قدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن في اجتماع وزاري بشأن الحالة في سوريا. وبعد أن ذكر الأمين العام أن البلد قد تحول إلى أنقاض بعد خمس سنوات من النزاع، وبعد أن أشار إلى الانقسامات داخل المجلس خلال هذه الفترة، أعرب عن ترحيبه بالقرار المقترح كأول ناتج للمجلس يركز على المسار السياسي لحل الأزمة. وذكر أيضا أن الأمم المتحدة على استعداد لتنفيذ الطلبين المقدمين من المجموعة الدولية لدعم سورية، وهما: أولا، طلب عقد مفاوضات رسمية بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة تركز على عملية انتقالية يقودها السوريون؛ وثانيا، في نفس الوقت، طلب تحديد متطلبات وطرائق وقف لإطلاق النار في كامل البلد. وفي هذا السياق، رحب الأمين العام بالاجتماع الذي عُقد في الرياض في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي، كما قال، ضم طائفة واسعة من المعارضة السورية. وفي إشارة إلى اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية، الذي عُقد في صباح ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قال الأمين العام بأنه يحث المشاركين في الاجتماع على ممارسة الضغوط اللازمة على الأطراف السورية لتنفيذ على الفور تدابير بناء الثقة الأربعة التالية: (أ) وقف الاستخدام العشوائي للأسلحة ضد المدنيين، بما في ذلك البراميل المتفجرة، التي استمر استخدامها بالرغم من تعهد الحكومة السورية بالامتناع عن هذه الاعتداءات؛ (ب) السماح غير المشروط ودون عرقلة لوصول قوافل المعونة؛ (ج) وقف الهجمات على المرافق الطبية والتعليمية ورفع جميع القيود المفروضة على الإمدادات الطبية والجراحية المقدمة من قوافل المساعدة الإنسانية؛ (د) الإفراج عن جميع المحتجزين.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعملية السياسية المبنية في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ وعن الدعم للمبعوث الخاص إلى سوريا، ستافان دي ميستورا؛ والحاجة الملحة إلى وقف القتل في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من خلال الاستخدام العشوائي للأسلحة؛ وضرورة دحر الإرهاب؛ والحاجة إلى تدابير إنسانية فورية ترمي إلى تخفيف معاناة الشعب السوري؛ وضرورة التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من جانب جميع الأطراف المعنية.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قدم كل من كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وأنطونيو غوتيريش، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وأزمة اللاجئين الأوسع نطاقا التي نجمت عن النزاع. وأعقب جلسة الإحاطة مشاورات غير رسمية.

وأبرزت الأمينة العامة المساعدة استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وسلطت الضوء على تزايد القتال في الميدان والغارات الجوية في الجزء الشمالي من البلد، وأشارت إلى أن الهياكل المدنية قد ضربت وأنه أُفيد عن سقوط عشرات المدنيين يوميا تقريبا بين قتييل وحريح. وذكر المفوض السامي السابق أن الجمهورية العربية السورية تعاني معاناة هائلة من "هجرة الأدمغة" وحذر من "العواقب الوخيمة" لذلك على التعمير. وحذر من أن فرار السوريين سيتكثف إذا انتفت أي آفاق للحل. وأكد الحاجة إلى "اتفاق جديد" بين المجتمع الدولي والبلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، يركز على التعليم وعلى إمكانية

الوصول إلى سوق العمل، والحماية من الفقر؛ وأعرب عن تأييده لفكرة برنامج "واسع النطاق" لإعادة التوطين.

وحذر أعضاء المجلس من أن المجتمع الدولي لا يولي اهتماما كافيا للوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، ومن أن الأعمال العسكرية في الميدان تتعارض مع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تعطل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وشدّد البعض منهم على أهمية دور المجلس في العمل على معالجة الحالة الإنسانية. وركز الأعضاء أيضا على استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء النزاع.

وقال بعض الأعضاء إنه لا يمكن إحراز تقدم على المسار السياسي إذا ظل المدنيون يشكلون أهدافا، وإذا مُنِع وصول المساعدات الإنسانية، واستمرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني؛ ورأى آخرون ضرورة ألا تكون العملية السياسية مشروطة بأي شيء، بما في ذلك المسائل ذات الطابع الإنساني. وشدّد الأعضاء على الحاجة إلى تسوية سياسية بقيادة سورية وإلى دور ملموس للأمم المتحدة بشأن العملية السياسية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية بشأن التحديات التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأفاد أن الأوضاع الأمنية تمنع عودة قوة مراقبة فض الاشتباك إلى المواقع التي أحلتها في منطقة الفصل في المستقبل القريب، إذ يستمر القتال العنيف بين قوات الحكومة السورية وقوات المعارضة، غير أن وجود القوة في مرتفعات الجولان ودورها كحلقة وصل بين إسرائيل وسوريا يساعدان على إبقاء التوترات تحت السيطرة.

وقد قدم أعضاء المجلس دعما متواصلا لمهمة قوة فض الاشتباك، وشدّدوا على ضرورة عدم وجود أي قوات عسكرية في منطقة الفصل بخلاف القوة. وأكد معظم أعضاء المجلس على ضرورة أن تستمر كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية في احترام أحكام اتفاق فض الاشتباك.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٧ (٢٠١٥) القاضي بتمديد ولاية قوة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر. وتناول المجلس أيضا مسألة توفير معدات وتكنولوجيا إضافية للقوة، وكذلك الحاجة إلى إجراءات عبور جديدة لأفراد القوة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أن العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ما يزال مستمرا. وكرر إدانة الأمم المتحدة الشديدة لجميع الهجمات الإرهابية، ودعا جميع القادة إلى إنهاء التحريض، وحذر من أن الظروف الحالية ينبغي ألا تصبح "الوضع العادي الجديد". وأعرب مساعد الأمين العام عن شواغل بشأن طائفة من المسائل التي قال إنها تقوض آفاق إنهاء العنف وإعادة بناء الثقة؛ وهي تشمل القيود المفروضة على التنقل، وعمليات الهدم العقابية، والنشاط الاستيطاني الذي تمارسه إسرائيل. وفيما يتعلق بغزة، فقد قال الأمين العام المساعد إن عملية إعادة الإعمار تجري على الرغم من أن إعادة

بناء المنازل والأحياء التي دمرت تماما أثناء الأعمال العدائية في ٢٠١٤ لا تزال بطيئة. وأكد أن الأفق السياسي ضروري لتمكين الجهات التي تؤكد على التعقل وضبط النفس بدلا من التطرف من الجانبين. وقال إن البيانات الإسرائيلية التي تعرب فيها إسرائيل عن التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، ينبغي أن تتبعها إجراءات تثبت صدق ذلك الالتزام، في حين أن على الفلسطينيين أن يعملوا على تحقيق الوحدة. وفيما يتعلق بلبنان، فقد كرر الأمين العام المساعد دعم الأمم المتحدة لقيادة رئيس الوزراء، تمام سلام، وفي الوقت الذي أشاد فيه بقدرة لبنان على الصمود في مواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، فقد شدد على أهمية انتخاب رئيس دونما تأخير.

اليمن

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة عامة بشأن اليمن. وقدم المبعوث الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إحاطة إلى المجلس عن نتائج المحادثات السياسية في سويسرا التي اختتمت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وقدم زيد بن رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس بشأن اليمن. وقدمت السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، أيضا إحاطة بآخر المستجدات في التحديات الإنسانية التي يواجهها البلد.

ووصف المبعوث الخاص المحادثات الأخيرة بأنها ”بناءة“ وقال إنها توفر ”أساسا متينا“ لمزيد من المحادثات التي ستبدأ في ١٤ كانون الثاني/يناير. وفي حين لاحظ أن المحادثات تأتي في ”فترة قاتمة جدا“ من تاريخ اليمن، فقد قدر للأطراف استعدادها للاتفاق على وقف للأعمال القتالية، وإنشاء لجنة لوقف التصعيد وللتسويق، من أجل الحد من الانتهاكات. وأفاد بإحراز تقدم في مجالات أخرى أثناء المحادثات في سويسرا، بما في ذلك إجراء مناقشة بشأن تذييل العقوبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلد، و”أول شحنة كبيرة من المساعدات [إلى تعز] منذ ما يناهز ثلاثة أشهر.“ وتوصلت الأطراف أيضا إلى ”تفاهم مشترك حول إطار تفاوضي“ لتوجيه الجولة القادمة من المناقشات. وحذر المفوض السامي من أن ”ظروف الحياة أصبحت لا تطاق بالنسبة للغالبية العظمى من الناس في اليمن“ وأفاد عن ”تكثف“ انتهاكات حقوق الإنسان. وبعد أن رحبت الأمينة العامة المساعدة بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، فقد حذرت من أن ٢٠٠.٠٠٠ مدني في تعز قد ”تم قطع المساعدة الطبية فعليا عنهم“. وذكرت أن الواردات الغذائية قد وصلت إلى مستويات ما دون الأزمة، غير أن واردات الوقود ما زالت أقل مما نسبته ٥٠ في المائة، وأسعار السلع الأساسية بقيت مرتفعة، وذلك راجع، بدرجة كبيرة، إلى البنى التحتية المدمرة للطرق والموانئ.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد رغبتهم في أن تكون الاستجابة الإنسانية نشطة مع الوصول دون عائق إلى جميع أرجاء البلد، وأملهم في وقف دائم لإطلاق النار، ودعمهم للحل السياسي. ودعا الأعضاء الحوثيين إلى تحسين إمكانية الوصول إلى تعز، مضيفين أن المساعدة المقدمة للمدينة أثناء المحادثات يجب أن توزع على المدنيين، وشددوا على ضرورة الإسراع بتنفيذ آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة. وشدد الأعضاء أيضا على أن أطراف النزاع يجب أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات صعبة، وأن تبدي مرونة في المساعدة على إنهاء النزاع، وأن تقدم، في الوقت نفسه، الدعم من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن.

آسيا

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم كلٌّ من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأقر المجلس جدول الأعمال المؤقت بأغلبية تسعة أصوات مقابل أربعة، وامتناع عضوين عن التصويت. وأشار وكيل الأمين العام إلى المحلات التي حاولت الأمم المتحدة فيها تحسين العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال السنة الماضية، ولكنه قال إن الجهود المبذولة من أجل إشراك حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحسين حالة حقوق الإنسان يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى مساءلة مرتكبي الجرائم. وأفاد المفوض السامي بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تزال مستمرة. وأكد اعتقاده أن من الضروري لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءً بإحالة الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، نظراً لمدى الادعاءات وخطورتها البالغة.

ورأى بعض أعضاء المجلس أن المجلس ليس بالمخلف الملائم لمعالجة حقوق الإنسان، وأن المسألة لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين، واهتموا المجلس بتسييس المسألة وبتطبيق معايير مزدوجة. وردّ آخرون بأن لجنة التحقيق نفسها قد ذكرت في تقريرها أن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية "لا مثيل لها في العالم المعاصر"، وأنه نظراً لاستمرار الانتهاكات، فإن المجلس ينبغي أن يواصل نظره في هذا البند (انظر S/PV.7575).

جمهورية إيران الإسلامية

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قدم رومان أويارثون مارشيزي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة اللجنة طوال ٩٠ يوماً السابقة على ذلك التاريخ. وهذه هي الإحاطة الثانية من نوعها منذ الإعلان عن خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه واعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) المؤيد لخطة العمل في ٢٠ تموز/يوليه.

وأشاد أعضاء المجلس بالمفاوضات المفضية إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعربوا عن الأمل في أن تنفذ جميع الدول الأعضاء، بكل إخلاص، القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد فيه المجلس خطة العمل تلك. وأشارت عدة وفود إلى أن تنفيذ خطة العمل هو ما سيقدر نجاحها في آخر المطاف، وحثت الدول الأعضاء على الإعداد بشكل كامل لـ "يوم التنفيذ". وحثت غالبية أعضاء المجلس جمهورية إيران الإسلامية على الامتناع عن إجراء المزيد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، حيث لاحظ بعض الأعضاء أن الصاروخ من طراز "عماد" ذو قدرات نووية. وأكد بعض أعضاء المجلس مجدداً حق البلدان في مواصلة الأبحاث النووية لأغراض سلمية حصراً، بما يتماشى مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن بعض الأعضاء أعرب عن خيبة أمله مما أسماه عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، وهو أيضاً شرط من شروط المعاهدة.

المسائل المواضيعية

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الممثل الدائم لإسبانيا، السفير رومان أويارثون، إحاطة إلى المجلس. فذكر إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إلا أنه توجد مسائل تتطلب الاهتمام. وأبلغ المجلس أن اللجنة تحرز تقدماً أيضاً بشأن الاستعراض الشامل للقرار، الذي سيبلغ ذروته في أواخر عام ٢٠١٦، ربما بقرار جديد. وقدم بياناً لعمل اللجنة، ولا سيما الجهود التي تبذلها فيما يخص رصد حالة تنفيذ القرار، والتوفيق بين طلبات المساعدة وتوفيرها، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، والنهوض بمبادرات الشفافية والتوعية.

وأكد معظم أعضاء المجلس أن الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم تقوم دليلاً على أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى منع الإرهابيين من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وأثنى عدة أعضاء على النهج التعاوني الذي تختطه اللجنة، ووصفوا القرار بأنه يمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وأشادوا بأن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء - ما نسبته ٩٠ في المائة حتى الآن - قد قدم تقارير تبين كيفية تنفيذها للقرار. وشدد جميع أعضاء المجلس تقريباً على ضرورة تحسين المساعدة التي تقدمها للجنة حتى يتمكن عدد أكبر من الدول الأعضاء من تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً. ورحب معظم الأعضاء بما تم إنجازه مؤخراً من تقييم أجره فريق الخبراء التابع للجنة والمكون من جميع الدول الأعضاء المعني بحالة التنفيذ، ودعوا إلى إجراء استعراض شامل قوي، وشددوا على الحاجة إلى الإبلاغ على النطاق العالمي.

الحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسته نصف السنوية بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقدم رئيس كل مؤسسة ومدعيها العام إحاطة إلى المجلس بشأن التقريرين السنويين للمحكمتين (S/2015/577 و S/2015/585) والرسالتين الموجهتين من رئيسي المحكمتين (S/2015/874 و S/2015/884) والرسالتين الموجهتين من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (S/2015/883 و S/2015/896).

وفي أول إحاطة قدمها القاضي كارمل أغويوس للمجلس منذ أن تولى منصب رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أحاط المجلس علماً بالتحديات الكثيرة التي لا تزال تعترض الطريق نحو إغلاق المحكمة في عام ٢٠١٧ كما هو متوخى. وأكد رئيس المحكمة لأعضاء المجلس أنه ملتزم بالعمل مع مجلس الأمن، رغم ما يواجهه المحكمة من تحديات جسيمة، حتى يتسنى إغلاقها بكفاءة ونظام بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وأحاط القاضي أغويوس المجلس علماً بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في إنجاز عملها، الذي يتضمن أربع محاكمات جارية، وأبلغ عن التحديات والتأخيرات التي تواجهها، بما فيها القرارات المتعلقة بصحة المتهمين ومدى لياقتهم لحضور المحاكمات، وتناقص عدد الموظفين وتدهور معنوياتهم. وأفاد بوجود عقبات تتعلق بمحاكمتي كاراديتش وشيشيلي وبأهمها لن تنتهيا بنهاية ٢٠١٥ كما كان متوقفاً. وذكر أن المحاكمة في قضية ملاديتش وإجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميتشو

ستانيشيتش وستويان جوبليانين وفي قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين تسير وفقاً لما هو متوخى.

وفي آخر إحاطة قدمها القاضي فاغن يونس للمجلس بصفته رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أحاط المجلس علماً بأن المحكمة ستُغلق رسمياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بإنجاز آخر قضية تنظر فيها، وبأن الأنشطة المتعلقة بتصنيفاتها هي فقط التي ستستمر في عام ٢٠١٦. وذكر أن المحكمة ستُسلّم المهام المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفيما يتعلق بالمسائل التي لم يُبت فيها بعد، أفاد القاضي فاغن يونس بأن المنظمة الدولية للهجرة انتهت من إعداد مشروع دراسة تقييمية تُحدد فيها الخيارات الممكنة لتعويض الضحايا والناجين وقدمته إلى حكومة رواندا.

وأبلغ رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، تيودور ميرون، بأن الآلية تمارس عملها باستقلال متزايد بوصفها مؤسسة منفصلة وأن العمل المتعلق بإطارها القانوني والتنظيمي شهد تقدماً. وتناول رئيس الآلية المسائل الجارية المدرجة في جدول أعمالها، ومنها أنشطة تعقب الهاربين التي تتطلب من الدول الأعضاء الخراطاً والتزاماً حتى يتسنى القبض على هؤلاء الهاربين، ومسألة إعادة توطين العدد الصغير من الأشخاص الذين برأهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الذين انتهوا من قضاء مدة الحبس التي عاقبتهم بها.

وأحاط المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيرج براميرتز، المجلس علماً بالتقدم الذي حققه مكتب المدعي العام في إنجاز عمله المتعلق بآخر المحاكمات وإجراءات الاستئناف التي تباشرها المحكمة. وأفاد بأن المكتب ينتظر صدور أحكام الدائرة الابتدائية في محاكمتي كاراديتش وشيشيلي. وفيما يتعلق بقضية ملاديتش، قال إن تركيز المكتب لا يزال منصبا على الرد على الأدلة التي قدمها الدفاع، أما فيما يتعلق بقضية هادزيتش، فقد قال إنه يدرس كل الخيارات المعقولة التي تتيح إتمام المحاكمة. وبخصوص إجراءات الاستئناف، ذكر أن مكتب المدعي العام قدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرافعاته الشفوية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وسيقدم قريباً مرافعاته الشفوية في قضية ستانيشيتش وجوبليانين. وأضاف براميرتز أن الاستئناف في قضية برليتش وآخرين متوقف حالياً على تحديد مواعيد المرافعات الشفوية. كما أحاط براميرتز المجلس علماً بالتقدم المحرز في القضايا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في بلدان المنطقة، بما فيها البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا. وقال إن تناقص عدد الموظفين لا يزال يشكل تحدياً مُلِحاً، وإن كان المكتب مستمراً في تقليص ملاكته الوظيفي، وألغى بالفعل ٥٠ في المائة من الوظائف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقال إن المحكمة ستواصل تقليص ملاكها الوظيفي وخفض النفقات بدرجة كبيرة.

وتم بعد ذلك الاستماع إلى إحاطة قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، حسن بوبكر جالو. وأبلغ المدعي العام بأن الآلية تسلّمت مهام مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا واستمرت في الاضطلاع بالمهام نفسها بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأهاب بالدول الأعضاء أن تتعاون مع الآلية من أجل القبض على المتهمين الثمانية الذين ما زالوا هاربين وتقديمهم للمحاكمة.

وأعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للمدعين العامين والرؤساء على ما قدموه من إحاطات، وأشاد أغلب الأعضاء بعمل المحكمتين وأعربوا عن تقديرهم للمساهمات التي قدمها كل منهما في فقه

القانون الجنائي الدولي، ولا سيما في مجالي الإبادة الجماعية والعنف الجنسي والجنساني. وأعرب عن القلق إزاء استمرار التأخير في الإجراءات القضائية التي تباشرها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (وخاصةً في قضية شيشيلي). ورحب الأعضاء ترحيباً خاصاً بنجاح المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ استراتيجية إنجاز عملها على مدار العام، رغم التأخر الذي استمر عاماً.

وأدى بعد ذلك ممثلو كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك ورواندا ببيانات بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. فأكد ممثل كرواتيا أن بلده لا يزال ينتظر صدور الأحكام في بعض القضايا المحورية وذكر أن بطء الإجراءات ما زال يمثل مشكلةً حادةً. وكرر التأكيد على أهمية إنجاز المحاكمات المتبقية في قضايا شيشيلي وهادزيتش وملاديتش وكاراديتش، ونَبّه إلى التعليق المستمر للإجراءات في قضية غوران هادزيتش وإلى ”الضرر البالغ“ المترتب على قرار الإفراج المؤقت الذي صدر في قضية شيشيلي. وذكر ممثل صربيا أن بلده يتعاون مع المحكمة، لا سيما في قضيتي غوران هادزيتش وفويسلاف شيشيلي، وأبلغ بأن الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب في صربيا لا تزال مستمرة وتمضي قدماً بالتوازي مع استراتيجية إنجاز أعمال المحكمة. وأشار ممثل البوسنة والهرسك إلى تعاون بلده المتواصل مع المحكمة وتنفيذه لجميع القرارات والأحكام. وشدد على أهمية النجاح في إنجاز أعمال المحكمة، وشجعها على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز الموضوعية لها. وقال إن البوسنة والهرسك لا تزال أيضاً ملتزمة بتعزيز نظامها القضائي الوطني على جميع المستويات من أجل تقديم المسؤولين عن جرائم وحشية إلى المحاكمة.

واعتبرت ممثلة رواندا أن فراغ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من عملها هو ”نهاية الحقبة“. وشددت على أن المحكمة لم تُسهم في مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية فحسب، إنما أسهمت أيضاً في الفقه القضائي بمجموعة هامة من الاجتهادات، منها تعاريف لجرمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وأشكال المسؤولية كذلك، وأثبتت أن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا كانت تستهدف التوتسي كجماعة، وقضت بأن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل جرائم إبادة جماعية إذا ارتكبت بقصد تدمير الجماعة المستهدفة، مسهمةً بذلك في تحقيق المصالحة بعد الإبادة الجماعية والتئام الجرح في رواندا.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، مدد المجلس، بالقرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥)، فترة ولاية ١٧ من القضاة الدائمين والمخصصين في الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودعا المحكمة إلى إعادة النظر في المواعيد المتوقعة لإنجاز القضايا بهدف اختصارها حسب الاقتضاء ومنع حدوث أي تأخير إضافي. وأعلن المجلس أنه اختتم استعراضه لسير العمل في الآلية، بما فيه التقدم في إنجاز مهامها خلال فترة عملها الأولية، عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وبناء عليه، تقرر تمديد عمل الآلية سنتين. وطلب المجلس أيضاً أن يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم أساليب عمل المحكمة. وأعرب أحد الوفود عن أسفه إزاء التأخير وغياب القرارات العملية.

صون السلام والأمن الدوليين: الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، استضافت الولايات المتحدة جلسة عن موضوع ”الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع“. وكانت هذه الجلسة هي أول جلسة مواضيعية يُكرسها مجلس الأمن تماماً لمناقشة موضوع الاتجار بالأشخاص في مناطق النزاع. وناقشت الجلسة الكيفية التي تتجلى بها

ظاهرة الاتجار بالبشر في النزاعات على أيدي الإرهابيين والجماعات المسلحة، والكيفية التي يمكن بها تحديد الإجراءات التي يستطيع أن يتخذها مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة وعموم أعضاء الأمم المتحدة من أجل معالجة هذه الأزمة وأثرها على السلم والأمن الدوليين. وحضر الجلسة ممثلون عن زهاء ١٠٠ دولة عضو وعشرات المنظمات غير الحكومية. واشتملت قائمة المتكلمين في الاجتماع على نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، والرئيس التنفيذي لصندوق الحرية، نك غرونو، ونادية مراد باسي طه، وهي فتاة يزيديّة عمرها ٢١ سنة وهي من ضحايا جرائم الاتجار بالبشر التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/25) من أجل دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وفي البيان، أدان المجلس بأشد العبارات ما يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية وجيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام وغير ذلك من الجماعات الإرهابية والمسلحة من أفعالٍ تتعلق بالاتجار بالبشر لأغراض الاسترقاق الجنسي والاستغلال الجنسي والسخرة.

وأهاب نائب الأمين العام بالدول الأعضاء أن تُنفذ بمزيد من الصرامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق بها (بروتوكول باليرمو)، وكذلك خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وشدد نائب الأمين العام أيضاً على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعالج مشكلة الاتجار بالبشر. وسلّط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضوء على العمل الهام الذي يؤديه المكتب وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتناول الرئيس التنفيذي لصندوق الحرية بالشرح العلاقة بين الاتجار بالبشر والنزاع التي يتزايد عمقها أكثر فأكثر. وناشد الأمين العام تعيين مبعوث خاص لمدة زمنية محددة للمساعدة في إنهاء أشكال الرق المعاصرة، وإقامة الشراكات العالمية، وإصدار توجيهات بشأن القضاء على سلاسل توريد العمالة القسرية والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم.

وقدمت نادية مراد باسي طه، الناجية من المجزرة التي وقعت في كوجو في العراق، في عام ٢٠١٤، شهادة مؤثرة على الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية على كوجو وحكت عن الصدمة التي أصابتها بعده. ودعت الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى تحرير ٣٤٠٠ امرأة وطفل ما زالوا أسرى لدى التنظيم، ورفع دعوى عليه أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتوفير الحماية الدولية للمناطق اليزيدية المحتلة في شمال العراق، وفتح الحدود أمام اللاجئين اليزيديين، وإنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الجرائم التي ارتكبتها التنظيم والقضاء عليه.

ونوّه أعضاء المجلس بالفتاة نادية على حديثها وشجاعته. وقدم العديد من الأعضاء مقترحات محددة بشأن طرائق تعزيز دور المجلس في منع الاتجار بالبشر، ومنها فرض الجزاءات، وتعزيز اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو، وتحسين رصد الاتجار في مناطق النزاع، وتوفير التدريب المتخصص لقوات حفظ السلام، وتنفيذ برامج إعادة الإدماج، وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والطبية. وتطرقت عدة دول أعضاء أيضاً إلى جهودها المحلية الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/26) بشأن تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. ودعا المجلس إلى تحسين التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، مع الاعتراف بالآليات القائمة، ودعا الشركاء الثلاثة جميعاً إلى الاستفادة من الآليات القائمة من خلال المشاركة الكاملة فيها. وأقر المجلس أيضاً بأهمية المشاورات الفعالة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة، وبأن هذه المشاورات "يجب أن تتجاوز مسألة الولايات التي تناط بالعمليات بحيث تشمل أيضاً مجالات مثل سلامة وأمن حفظة السلام، وتشكيل القوات الاستراتيجية، والشؤون الجنسانية، والسلوك والانضباط، بما في ذلك ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، والقدرات، والأداء، والمعدات، والمخاطر الوطنية". ورحب البيان بإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، تولى وزير خزانة الولايات المتحدة، جاكوب ج. ليو، رئاسة جلسة استثنائية لمجلس الأمن بشأن مكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وتمويل الإرهاب بكافة أشكاله. ولأول مرة طيلة السبعين عاماً من وجود مجلس الأمن، كان ممثلو الدول الأعضاء في الجلسة هم وزراء ماليتها، وهي خطوة تبرز مدى أهمية الجهود المالية للتصدي للتهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة. وشاركت الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على مستوى الوزراء أو نواب الوزراء. وتكلم أيضاً في الجلسة الأمين العام ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي الهيئة الدولية المعنية بوضع معايير مكافحة تمويل الإرهاب. واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي يُحسن قدرة المجتمع الدولي على عرقلة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وعلى مكافحة تمويل الإرهاب بشكل أعم.

وذكر وزير خزانة الولايات المتحدة أن عزل تنظيم الدولة عن النظام المالي الدولي يدخل في صميم الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة لإضعافه وتدميره في نهاية المطاف، وأن الهدف من الجلسة هو تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى زيادة تعطيل المصادر التي يحصل منها التنظيم على إيراداته.

وركز أعضاء المجلس على الخطوات العاجلة اللازمة لحرمان التنظيم من الحصول على الأموال وغيرها من أشكال الدعم، وتقليص قدرته على الانتفاع بإيراداته، وفرض جزاءات على مؤيديه ووسطائه الماليين لعزلهم عن النظام المالي الدولي. وركز الأعضاء على الجهود الرامية إلى حمل المجتمع الدولي على تنفيذ المعايير العالمية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب. وأكدوا على أهمية تبادل المعلومات بشأن تمويل تنظيم الدولة وأعربوا عن التزامهم بجعل النظام المالي الدولي بيئة معادية لهذا التنظيم. وركز الوزراء أيضاً على الوسائل الأكثر فعالية لعرقلة تمويل الإرهاب بشكل أعم، وليس تنظيم الدولة فحسب، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية التي تضعها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المتعددة الأطراف، مثل المعايير الدولية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) لاستعراض تدابير الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة في سياق مكافحة الإرهاب ومواءمة هذه التدابير مع التهديد الإرهابي الآخذ في التطور.

وتشتمل الأحكام الرئيسية للقرار على الاعتراف بتصاعد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة على الصعيد العالمي؛ واعتماد "الارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية" كمعيار جديد قائم بذاته للإدراج في قوائم الجزاءات الجديدة؛ ودعوة البلدان إلى تجريم المعاملات المالية المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك جميع المعاملات مع الإرهابيين فرادى وجماعات؛ وتوفير إرشادات بشأن منع تنظيم الدولة من تهريب النفط وممارسة الابتزاز وفرض الضرائب والسرقة والاختطاف طلباً للفدية وجمع التبرعات من جهات أجنبية وتجارة الآثار والاتجار بالبشر.

الهيئات الفرعية

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطات نهاية السنة من رؤساء اللجان المعنية بالمسائل المواضيعية والحالات الإقليمية التالية: عمليات حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، والحكمتان الدوليتان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وجنوب السودان، وغينيا - بيساو.

وأعرب ممثل تشاد الدائم، السفير محمد زين شريف، رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، عن رأي مفاده أنه من غاية الضرورة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بإتاحة الوسائل اللازمة لتمكين كل منظمة منها من صون السلام أو تعزيزه في منطقتها. وأشار أيضاً إلى المخاطر الأمنية المتزايدة التي تواجه حفظة السلام، وشجع المجلس على تعزيز قدرات البلدان المساهمة بقوات وعلى زيادة الاتصال بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

وقدمت الممثلة الدائمة للأردن، السفيرة دينا قعوار، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس عن عمل اللجنتين. وفيما يتعلق بليبريا، أشارت إلى أن القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥) أنهى حظر السفر والحظر المالي المنصوص عليهما في القرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٣٢ (٢٠٠٤). وأشارت إلى التقدم الذي أحرزته ليبريا في إدارة الأسلحة والذخائر بطريقتين سليمةً وما أحرزته كذلك من تقدم في رصد المناطق المتاخمة لكوت ديفوار وإدارتها بفعالية. وقالت إن اللجنة حددت التحديات المتبقية وعملت على إيجاد حلول للتغلب عليها. وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، قالت إنها متفائلة بالتقدم الذي حققته القوات المسلحة في شمال كيفو وباعتقال أحد الزعماء المدرجين في قائمة الجزاءات في جمهورية تنزانيا المتحدة، غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدد المتمردين المسلحين والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، وعدم بسط سلطة الحكومة على كامل أنحاء البلد، وضيق الحيز المتاح لبناء السلام والحوار الوطني.

وقدمت الممثلة الدائمة لليتوانيا، السفيرة ريموندا مورموكايتي، إحاطة إلى المجلس بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن. وشددت الرئيسة على أن التنفيذ الفعال للجزاءات يستلزم تعزيز التواصل بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه.

وقدم الممثل الدائم لشيلى، السفير كريستيان باروس ميليت، إحاطة إلى المجلس بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦

(٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. واستعرض زيارته إلى كوت ديفوار، وأبلغ بأن قائمة الجزاءات تقلّصت وأن الحظر المفروض على الماس رُفع وأن الحظر المفروض على الأسلحة عُدّل بشكل جوهري. وفيما يتعلق بجنوب السودان، ذكر أن اللجنة المنشأة منذ تسعة أشهر واجهت صعوبات في التفاوض على مبادئها التوجيهية، ولكنها اجتمعت مع عدد من الكيانات الوطنية والدولية واتفقت على إضافة ستة أسماء إلى قائمة الجزاءات. وفيما يتعلق بالمحاكم الدولية، لاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أُغلقت وأن آلية تصريف الأعمال المتبقية أُجرت استعراضها الأول.

وقدمت الممثلة الدائمة لنيجيريا، السفيرة جوي أوغوو، إحاطة إلى المجلس بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق. وأفادت بأن الجزاءات كان لها تأثير إيجابي على السلام والاستقرار والتنمية في غينيا - بيساو، وأن الرصد سيظل ضرورياً.